



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

UNDER THE THEME OF: REINFORCING A SUSTAINABLE
AND INCLUSIVE BUSINESS ENVIRONMENT

التشريعات والأنظمة الجديدة في المملكة وأثرها الإيجابي على بيئة الأعمال

إعداد

الدكتور سعود بن عبدالله العماري
محامي، ومستشار قانوني، ومُحكّم

مكتب

الدكتور سعود العماري

للمحاماة

- التشريعات والأنظمة ركن جوهري لاستقامة الحياة والعلاقات بين الناس وتيسيرها، في جميع المجالات، وليس في مجالات الأعمال والجوانب المالية فحسب.
- المملكة العربية السعودية تمر بنهضة تنموية شاملة، في إطار رؤية المملكة 2030، وبرنامج التحوّل الوطني 2020.
- من أهم أهداف الرؤية تعزيز قطاع الأعمال، والقطاع المالي.
- من أهم أركان الدفع باتجاه تحقيق مستهدفات الرؤية، هو استكمال جميع التشريعات والأنظمة، والخدمات المساندة لها.

مكتب
الدكتور سعود العماري
للمحاماة



- شهدت الساحة التنظيمية في المملكة، منذ انطلاق الرؤية، نشاطاً غير مسبوق شمل جميع الجهات الحكومية المعنية بالتشريعات والأنظمة واللوائح والخدمات، التي تمس قطاعات الأعمال والقطاع المالي.

- من هذه الجهات؛ وزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة التجارة والاستثمار، ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، والهيئة العامة للاستثمار، وهيئة سوق المال، وشعبة الخبراء في مجلس الوزراء الموقر، ومجلس الشورى وغيرها.

مكتب
الدكتور سعود العماري
للمحاماة



تركزت جهود هذه الجهات على جوانب رئيسة منها:

1. مراجعة وتحديث جميع الأنظمة الموجودة (من أمثلة ذلك مراجعة نظام الشركات، ونظام التحكيم، ونظام المرافعات القضائية، ونظام الاستثمار الأجنبي، وغيرها).
2. صياغة واعتماد أي أنظمة جديدة (من أمثلة ذلك أنظمة الإفلاس، والرهن العقاري، وحوكمة الشركات، والنزاهة، والافصاح، والشفافية، ومشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وغيرها).
3. إطلاق مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تيسير وتسريع المعاملات القضائية، وإنجاز تنفيذها، (من أمثلة ذلك إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق، والسداد الإلكتروني في تنفيذ الأحكام، وتفعيل منظومة مكاتب المصالحة، وغيرها).
4. التحول الرقمي، الذي يرمي إلى تطبيق أرفع الممارسات التقنية المعمول بها عالمياً، في القطاع العدلي.

مكتب

الدكتور سعود العماري

للمحاماة



من أبرز ما لوحظ من تطورات على الساحة التنظيمية

1. اتخذت الأجهزة القائمة على إصدار الأنظمة وتطبيقها نهجاً طيباً يتمثل في تنسيقها وتكاملها مع بعضها البعض،
لتُحقق أفضل النتائج من جهودها التطويرية.

2. ارتفاع نسبة تقدّم المحاميات للحصول على تراخيص ممارسة المهنة، بنسبة 30%.

مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين مجلس الشورى والهيئة السعودية للمحامين، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الطرفين، وتبادل المشورة في المجال القانوني والتشريعي في الأعمال التي ينظرها المجلس.

مكتب

الدكتور سعود العماري

للمحاماة



الأثر الإيجابي للتشريعات والأنظمة الجديدة في المملكة على بيئة الأعمال فيها

يُحقق تطوير البيئة التنظيمية والقانونية والتنفيذية أموراً مهمةً فيما يتعلق بقطاعات الأعمال والقطاعات المالية

منها:

1. وضوح الرؤية؛
2. الشعور بالأمان؛
3. الاستدامة؛
4. تعزيز القدرة التنافسية للمملكة؛

مكتب

الدكتور سعود العماري

للمحاماة



نظرة سريعة على نظامي الإفلاس، والرهن التجاري

1. يهدف نظام الإفلاس إلى إيجاد إطار تشريعي وقانوني متكامل يعزز بيئة الاستثمار والثقة الائتمانية في المملكة، وذلك من خلال معالجة حالات التعثر المالي، والإسهام في التوفيق بين الدائن والمدين، وتوفير أدوات قانونية فاعلة للخروج من التعثر المالي، عبر التسوية تحت الاشراف القضائي.
2. أما نظام الرهن التجاري فهو يهدف، بصفة أساس، إلى تعزيز سوق الائتمان في المملكة، من خلال تهيئة الظروف الكفيلة بتحسين فرص حصول المنشآت التجارية على التمويل، وتحقيق استفادة أصحاب الأصول من القيمة الكامنة فيها.

مكتب

الدكتور سعود العماري

للمحاماة



شكراً جزيلاً

التشريعات والأنظمة الجديدة في المملكة
وأثرها الإيجابي على بيئة الأعمال

إعداد

الدكتور سعود بن عبدالله العماري
محامي، ومستشار قانوني، ومُحكّم

مكتب

الدكتور سعود العماري

للمحاماة

